

نزعة التجديد الحالية في مصر

وتحليلها في ضوء نظرية التفسير المادى للتاريخ

بقلم الاستاذ عصام الدين حفى ناصف معيد علم الحيوان بالجامعة المصرية



العالم يتطور ويترقى ويتقدم الى الامام فى خطوات سراع ، فمن لازم موه فى تقدمه فازوا فى معترك الكفاح لأجل الحياة ، ومن أبوا إلا أن يحتفظوا فى رؤوسهم بعقيدة القرون الحالية وأفكار أهلها ونظراتهم فى الحياة ، فمؤلام الذين يتجاهل الجيل الحاضر وجودهم ويطأهم بقدميه

ولقد يتم تطور الشعوب - كما يرى هيجل - بتأثير الأفكار العظيمة التى يبشر بها دعاة المذاهب الفكرية المختلفة ، ومن ذا الذى ينكر التمهيد المنظم الذى مهدت به كتابات جان جاك روسو وملازمته من الانسكلوبيديين عقول الفرنسيين للقيام بثورتهم الكبرى . ومن ذا الذى ينكر ما أحدثته كتابات تولستوى واضرابه من كبار كتاب الروس فى إعداد شعب غير مثقف كالشعب الروسى للقيام بتلك الثورة التى لفحت بلبسها دول العالم أجمع

لقد أصبح من المسلم به أن الظلم لا يحدث الثورات ، ولكن يحدثها الشعور به ، وأذن فالذى يدأب على افقت نظر أمة من الامم أو طبقة من الطبقات الى ما يصيبها من ظلم كانت غافلة عنه ، لا يقل اشتراكا فى ثورتها عنمن يتولى قيادة حركاتها المسلحة

على أن هناك مذهباً آخر يعزو الفضل الاول فى حدوث جميع التطورات الهامة التى يحدثناعتها التاريخ ، الى تطور للظروف المادية والاقتصادية ، تلك هى نظرية التفسير المادى للتاريخ التى قال بها كل من سان سيمون وكارل ماركس

يرى ماركس أن الأفكار المثالية ليست الا انعكاس للظروف الاقتصادية ، وأذن فليست هى الدافع الحقيقى الذى يثير الحركات الاشتراكية وغيرها ؛ وإنما الدافع هو تغير ظروف الانتاج

والقائلون بهذه النظرية لا يستثنون منها اية حادثة اجتماعية أو سياسية أو دينية . فالاديان والمذاهب الدينية ليست الا نتيجة للاحوال الاقتصادية ، وبما أن هذه تتغير

باطراد فلا بد من أن تتغير الافكار الدينية أيضا وعلى ذلك فالاديان لن «يمحوها الناس» بل تنقطع من نفسها بتغير طريقة الانتاج

وليس ظهور المسيحية كدين عالمي الا منطبقا على هذه القاعدة، فقد حلت الدولة الرومانية المتسعة الارحاء عدة قوميات فاخترت الآلهة القومية وأصبحت الدولة العالمية في حاجة الى دين عالمي ، وازداد اتصال بعض الناس ببعض الآخر بتأثير الانتاج زيادة مطردة، وبذلك نشأ الدين المسيحي

وكذلك انقسام المسيحية الى بضعة مذاهب . فانه يرجع الى الاحوال الاقتصادية . فالكاثوليكية هي الملائمة المناسبة للقرون الوسطى بين المسيحية وحكم الاقطاع . فلما أفل نجم الحكم الاقطاعي أخذ نجم الكاثوليكية أيضا في الافول وليس الاصلاح البروتستانتي، الاثورة الشعب الناض في وجه سلطان الكنيسة الاقتصادية، فالكنيسة بصفتها أكبر ملاك الاراضى ، كانت دائما تقف عقبة في وجه طريقة الانتاج الآخذة في التقدم ، والشعوب التي قامت بالاصلاح انما دفعها الى ذلك معا كمة الكنيسة الكاثوليكية لمصلحتها . يضاف الى ذلك ان الكنائس قد امعنت في استعمال الدين كوسيلة لتأييد عدم المساواة الاقتصادية

واذا قرأنا كتاب (كلمات في الاسلام) للمستشرق الروسى بندلى جوزى وحدنا به التفسير المادى لاهم الحوادث التي وقعت في تاريخ الاسلام

وقد وقعت ثورة فبراير سنة ١٨٤٨ في فرنسا بتأثير الازمة الاقتصادية الهائلة في سنة ١٨٤٧ فلما تسرت الاحوال تدريجيا سنة ١٨٤٨ وسنة ١٨٥٠ هدأت الثورة وانتشرت الافكار الرجعية

ولنظرنا الى الاشتراكية وهي أكبر ما أصاب العالم في القرنين الاخيرين من التطور . لو جدناها ناشئة من ختراع الآلات الميكانيكية وهي أكبر تطور اقتصادى شاهده العالم في نفس المدة

ففي الثلث الاخير من القرن الثامن عشر سبقت انجلترا العالم الى اختراع الآلات البخارية والمصانع الميكانيكية للغزل والنسيج والورق وغير ذلك . وزاد ما تصدره من المنسوجات القطنية الى خمسة عشر ضعفا في مدة عشرين سنة بين عامى سنة ١٧٨٠ وسنة ١٨٠٠ ولكن العمال لم يكسبوا من ذلك شيئا بل ألقت الحكومة عام ١٨١٤ قانون سنة ١٥٦٢ الذى كان يحميهم بتحديد وقت العمل ومنعه ليلا وتقدير الاجور بواسطة السلطات الحكومية ولجان التحكيم . وقد استندت الحكومة في الغاء هذا

القانون الى أن العامل المسكين لا يملك غير وقته فن الظلم والتهجم على حقوقه أن تتدخل الحكومة فتمنعه عن الانتفاع بهذا الوقت الذي لا يملك سواء
ثم طرأت حالة جديدة اذا أخذت المصانع تستبدل العمل اليدوي بالعمل الآلي وتنتج عن ذلك انها استغنت عن عدد كبير من العمال ثم استبدلت الباقين وهم من الرجال الماهرين في الاعمال اليدوية بشبان غير مدربين ولكنهم يستطيعون إدارة الآلات . بل أن العمال لم تتورع عن استخدام عدد كبير من الاطفال وتكليفهم بالعمل نفس المدة الطويلة التي يشتغلها الرجال البالغون

وقد عم البلاء طبقة أخرى غير طبقة العمال المأجورين وهي طبقة صغار المنتجين أصحاب الحوانيت والمصانع الصغيرة فقد اضطر معظمهم الى إقفال محل عمله ليشتغل كعامل أجير اذا وجد أمامه عملا

وعرف العمال في الآلات عدوهم الالاد فشرعوا في مكائفتها . واستمر هذا الشعور العدائي نحو الآلات طويلا فقد كتب بعض زعماء نقابة الاوانى في سنة ١٨٤٤ يقول : والآلات هي المذنبة في كل ذلك . فقد زجت بكم في سجون هي شر من الباستيل الباريزى . لقد شردتكم من دياركم لتبحثوا في الديار الاجنبية عن الخبز الذي تضمن هي به عليكم ، وفي نظرى ان كل التحسينات التي من شأنها انقاص الحاجة الى القوة العاملة ، انما هي اللعنة المهلكة التي يمكن أن تحمل بالطبقة العاملة . وارى ان الواجب الاقدس على كل عامل هو أن يعمل بكافة الطرق الشرعية على اقامة العراقيل لمنع استجلاب هذا الصنف في أى فرع من فروع صناعته .

وطالما قدم العمال ملتمساتهم الى مجلس العموم فلم يفد لهم شيئا ولذلك بحثوا عن تفريغ لكرهم في مهاجمة المصانع وآلاتها ومن يشتغل بها من العمال . وكان تأسيس النقابات اذ ذاك عملا يحرمه القانون فكانت النقابات تتكون بشكل سرى ولذلك فقد كانت طبيعتها ميالة الى أعمال العنف

وعندما رفض المجلس سنة ١٧٧٩ مشروع قانون بتنظيم حالة عمال الجوارب ثار العمال وذهبوا زرافات الى نوتنجهام فحطموا ما يربوا على ٣٠٠ آلة والقوا بها من النوافذ كما أحرقوا أحد المنازل وبلغت الاضطرابات أشدها في صناعة الصوف اذ بقيت مناطق صناعية في غرب يوركشاير وكذا نوتنجهام وليستر ودر بشاير وما يجاورها ، من سنة ١٨١١ الى سنة ١٨١٥ مسرحا لاعنف الحركات الموجهة ضد استجلاب الرأسماليين للآلات . وقد قامت هذه الحركات عقب جلب عدد كبير من آلات الحديثة كانت نتيجة استعمالها طرد عدد كبير من العمال

وأخيرا أصبح تحطيم الآلات كالوباء في انتشاره وأخذت جموع العمال تجتمع ليلا وتزحف على المصانع فتعمل فيها يد التخريب
وقاد الحركة في نوتنجهام من يدعى ندلود (Ned Lud) من سنة ١٨١١ إلى سنة ١٨١٤ ولم يستطع البوليس والمليشيا (الحرس الوطني) التغلب على الحركة فاستعانوا على ذلك بسبع كتائب من الجيش
وسنت الحكومة عدة قوانين ترمى بها الى مقاومة الحركة ولكنهم لم تستطع الوقوف في وجه غضب العمال

ففي سنة ١٧٢٧ جعل الاعدام عقاب من يحطم آلات نسيج الجوارب
وفي سنة ١٧٨٢ صدر قانون بعقاب من يدمر آلات أو منتجات صناعة النسيج عامة وفي سنة ١٨١١ صدر قانون بنفى من يدمر مناسج الجوارب لمدة ١٤ سنة ، ثم استبدلت العقوبة في نفس العام بالاعدام . وقد زادت هذه القوانين من شدة الهياج بدلا من تهدئته

فقد هجموا سنة ١٨٢٢ على مصنع للنسيج يدار بالبخار ، كان صاحبه قد بناء سرا فهدوه وأمره باخراج الآلات من المصنع فأخرجها فحطموها تحطيا . وفي سنة ١٩٢٥ تأسست نقابة صناعية واعلنت اضرابا دام ٢٢ اسبوعا أى ما يزيد على خمسة اشهر . وفي السنة التالية قامت ثورة في بلا كورن و امتدت حتى مانشستر ولم يتمكنوا من اخذها بكتائب الجيش الا بعد أن حطمت ما يربو على الف نول بخارى ، وقامت ثورة في لانكاشير حطموا فيها من صباح الاثنين الى مساء السبت الف نول تقدر قيمتها بثلاثين الف جنيه

قال مار تينويصف و اسبوع ابريل ، بلانكاشير ، لقد كانت اكداس الشعب تسرع من بلد الى بلد ومن مصنع الى مصنع وكانوا يسرقون المواد الغذائية من أفران الخبازين ومن المطاعم ، كما كانوا يلقون الاحجار على الجنود مفضلين أن يلقوا حتوفهم على ان يتركوا لميهم ، وما ذلك الا لانهم كانوا مقتنعين باخلاص أن حياتهم وديانهم متوقفان على تحطيم الآلات .

وقد قام في اوائل القرن التاسع عشر عدد من كبار الكتاب الاشتراكيين يهاجمون حق اصحاب الاعمال في تقرير اجور العمال - نذكر منهم Gray و Bray و Hall و Owen & Hodgskin و Thompson و المجال لايسمح بذكر اسم اراء كل منهم ولكننا نعرف على كل حال أن أجور العمال الانجليز قد تحسنت بعد ذلك كثيرا

وكذلك يتبين هنا أيضاً أن الظروف الاقتصادية متى تغيرت تغير تفكير الناس تبعاً لذلك، وتحتّم أيضاً تغيير نظمهم وعوائدهم. ولن يقف في سبيل هذا التطور أى أروهاب حكومى أو شعبي، بل أن هذه الوسائل قد ثبت فشلها في معظم مآثره من حوادث التاريخ فإن القانون الاستثنائى الذى أصدرته الحكومة الألمانية سنة ١٨٧٨ الى سنة ١٨٩٠ باسم مسعى الاشتراكية الديمقراطية المتناهي الخطورة، قد أدى الى تعاظم حزب العمال بدرجة محسوسة، بل أن الشقاق الذى أحدثه الزعيم الاصلاحى الديمقراطى برنشتاين فى صفوف الاشتراكيين الديمقراطيين قد انتهى تحت تأثير التدخل الحكومى العنيف، الى فشله وتحولت حركة العمال تحولاً يئس الى الاشتراكية الماركسية واهم مميزاتا بضال الطبقات

ومتى كان من المسلم به ان الظروف الاقتصادية لا بد فاعلة اثرها، يتضح لنا انه من الحق محاولة المقاومة الغير المجدية، بل أن الواجب علينا أن نمدد الطريق امام النظم الجديدة كي نوفر على انفسنا تكاليف معركة نحن موقنون فيها بالغلبة للجديد على القديم وبقا. الاصلح الملائم لروح العصر، على الهرم الذى فات أوانه واصبح من البله أن تتطلب عودة الشباب اليه

لقد حمل قاسم أمين وغيره من المجددين على الحجاب فقابلهم انصار القديم بصر اخهم الدينى، واكتفى النساء فى أول الامر بمراقبة المعركة، ثم أخذن يشجعن المجددين الذائدين عن حقوقهن، فلما نشبت الثورة المصرية عام ١٩١٩ واشترك النساء فيها بقسط وافر، أجزن لانفسهن أن يتمتعن ببعض الحرية، ولما كثر عدد اللواتى يقمن منهن بأود انفسهن كالمعلبات والحكيات وغيرهن، لم يجدن مسوغاً لبقائهن راضعات تحت نير الرجال، فأخذن يتخلعن حجابهن تدريجياً وأخذ طراز ملابسهن الخارجية يتطور عاماً فعاماً الى أن اضحى وليس بينه وبين الملابس الاوروبية فرق يذكر. ومن المستطاع قياساً على ذلك أن نؤكد قرب الوقت الذى سيكون فيه ذكر الحبرة والبرقع، مثيراً للدهشة والاستغراب

وكان من نتائج التطورات الاقتصادية فى مصر أيضاً، ان سقطت ارسطوقراطية الاسرات القديمة أمام ارسطوقراطية العلم. فلو تقدم رجل من نسل النبى أو من نسل أحد الملوك السابقين، يريد الاقتران بفتاة وتقدم معه تاجر ثرى فلا شك أن الثرى

يحوز تفضيل الفتاة وابويها ، ولو نافس الاخير طبيب أو محام أو مهندس الخ ، فالهزيمة للتاجر الجاهل ، ولو كان برح ضعف الطبيب أو ثلاثة أمثاله

وعند ما نشبت الثورة المصرية نشأت ارستوقراطية جديدة هي ارستوقراطية الوطنية. فأصبح الشبان لا يعبأون بالحكم والباشاوات والاغنياء اذا كانوا ممن اشتهروا بعدائهم للحركة ، وبلغت الاحزاب السياسية من القوة ما صارت تضمن به فوز مرشحها في الانتخابات ولو كان خامل الذكر ، وهزم الاغنياء وأبناء ما يسمى بالبيوتات الكبيرة هزيمة فاصلة ، وقد أخذ مركز هذه الارستوقراطية الاخيرة يتداعى بعد أن اثبتت الحوادث أن الاغلبية الساحقة ممن يدعون الوطنية ليسوا إلا نصايين مغامرين ينشدون فقههم المادى والادبى على حساب المبادئ التى يتغنون بها

ومن مظاهر التطورات الاقتصادية الاخيرة النفور الذى يقابل به الشعب رجال الدين والذين يقاومون باسمه كل تجديد أو اصلاح ، كإلغاء الوقف وادماج ميزانية الازهر في ميزانية الدولة بدل الموافقة عليها بمرسوم ملكى كما هو المتبع الآن وقد أحس رجال الدين بعداء فريق من الامة تغلغ طلبة دار العلوم عمائمهم واستبدلوها بالملابس الافرنجية طالبين معاملتهم على اعتبارهم موظفين مدنيين . وقام الازهريون يطلبون اصلاح وكاد يتم جزء كبير منه على يد الشيخ المراغى لولا أن قامت الدساتير الرجعية بالقضاء على هذا الإصلاح في وقت كانت الامة مشغولة فيه بمسائل سياسية هامة

هذا ومن يشاهد الجمهور وهو يرفض الاستماع الى نصائح رجال الدين فيما يختص بالشئون المدنية ، يعرف أنه ليس من المستحيل أن تقوم مصر بفصل الدين عن الدولة على النحو الذى حدث في تركيا

وتجلى الروح الجديدة في مختلف المرافق الحيوية ، فقد بتنا نسمع الآن الاقتراحات بتحديد الملكية الزراعية وإلغاء الرتب والنياشين وانشاء حزب للفلاحين أو للعمال أو حزب اشتراكى ، الى غير ذلك .

وكل هذا سهل ومفهوم اذا رجعنا في تفهمه الى نظرية التفسير المادى للتاريخ

على ان مازكس لم يقصد بهذه النظرية أن يطبقها على الماضى فحسب ، بل انه يريد بها المستقبل قبل كل شيء ، واذن فلتترك الخيالات والالوهام ولنبتعد عن مقاومة التجديد الذى لابد ان يطرأ على جميع مراقبتنا كلما تغيرت ظروفنا الاقتصادية